



بقلم : المحامي زكي كمال

من يفهم الحقيقة لا يُصاب بخيبة أمل!!!

أقل من أسبوع على موعد انطلاق المؤتمر الذي دعت إليه فرنسا عبر رئيسها إيمانويل ماكرون بعنوان: "التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتطبيق حل الدولتين" والمقرر عقده في الأمم المتحدة، والذي يتزامن بعد ثلاث قرن (ثلاثة وثلاثين عاماً وثمانية أشهر بالتحديد) من المؤتمر الدولي الأخير الذي سبقه، والمتعلق بالقضية الفلسطينية وأقصد مؤتمر مدريد الذي دارت أعماله بين الثلاثين من أكتوبر والأول من تشرين الثاني نوفمبر عام 1991، ما زالت أسئلة كثيرة تنتظر الرد، حتى قال البعض إن الدعوة إليه أشبه ما تكون بالجبنه السويسرية، ثوبها أكثر من مساحتها المغطاة، وهي أسئلة ليست عرضية، أو سطحية، بل إنها تتحور حول الحقيقة القاضية أن بعض القيادات في العالم وبعض الدول ومنها فرنسا بزعمها الحالي، لم تتعلم من عبر التاريخ ولم تستوعب قول كارل ماركس إن "التاريخ يعيد نفسه، في المرة الأولى كعاسا، وفي المرة الثانية كمهزلة"، كما لم تستوعب ذلك القول الشهير للعقري ألبرت أينشتاين، من أن "الغباء هو فعل نفس الشيء مرتين بنفس الأسلوب، ونفس الخطوات وانتظار نتائج مختلفة" وأقصد هنا الإصرار على عقد مؤتمر دولي للسلام لحل القضية الفلسطينية، في ظل الظروف العالمية الحالية، والتي تختلف بأمور كثيرة عما كان الحال عليه عشية مدريد، منها أن العالم يفقد اليوم واحداً من المقومات الأساسية التي جعلت مؤتمر مدريد، يبشر خيراً قبل انعقاده، وأقصد ثنائية قيادة العالم، من قبل الاتحاد السوفييتي حينها والولايات المتحدة التي أرادت حينها السلام بحق وحقيقة، وجميعنا يتذكر الرسالة التي تركها جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا للقيادة الإسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء إسحق شمير قائلاً: "إذا أردتم السلام اتصلوا بي وهذا رقم هاتفي" مضيفاً أن على إسرائيل التخلي عن أحلام أرض إسرائيل الكبرى، مقابل الوضع الحالي اليوم الذي تجد أمريكا ترامب نفسها اليوم متماهية بالتمام والكمال مع موقف إسرائيل خاصة بعد إعلان رئيسها أن نهاية الحرب في غزة يجب أن تتم بعد هزيمة "حماس" وإيجاد إدارة جديدة لقطاع غزة، دون ذكر السلطة الفلسطينية، وبعد أن أيدت إدارة ترامب ضم الضفة الغربية وغور الأردن إلى إسرائيل، دون أن ينفذ ذلك بسبب اتفاقيات أبراهام التي بادت إليها إدارة ترامب كتعويض لإسرائيل، خاصة وأنه سبقها في أيلول 2018 قيام نفس الإدارة بإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، بمعنى إخراج السلطة الوطنية الفلسطينية من الصورة نهائياً والاعتراف بتوحيد القدس تحت السيادة الإسرائيلية، وإغلاق القنصلية الأمريكية في شرقي القدس، والاعتراف بضمّ الجولان، وبأنه جزء من إسرائيل، إضافة إلى عامل هام للغاية هو عدم مشاركة إسرائيل في هذا المؤتمر بعكس المؤتمر السابق الذي شاركت فيه مسيرة غير مخرجة، بل موقفها الرافض لما سبقه من إعلان لفرنسا ودول أوروبية أخرى منها إسبانيا وغيرها استعدادها للاعتراف بدولة فلسطينية، معتبرة ذلك جائزة للإرهاب وحركة "حماس" على حد تعبيرها.

" اللي بيعد العُصي

مش مثل اللي بوكها "

وإذا كان بإمكان الدول الأوروبية، كما فعلت دائماً، أن تركز، بكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، نفس الشعارات والافتراحتات والتصريحات التي تكون شديدة قولا وعاجزة فعلا، أي أن لا تتعلم الدرس عملاً بالمثل العام القائل: " اللي بيعد العُصي مش مثل اللي بوكها"، فهي في دار سلام سواء تم حل القضية

لا مبرر للفرح العربي

والفلسطيني بمؤتمر ولد ميتاً

لست بحاجة لتكون سياسياً مخضرمًا كي تدرك أن المؤتمرات

الدولية، تماماً كالمقم العربية والإسلامية، لم تسعف الفلسطينيين حتى في مدريد التي شارك فيها الفلسطينيون بوفد فلسطيني أردني مشترك، تقاسم رئاسته الدكتوران حيدر عبد الشافي وكامل أبو جابر وزير الخارجية الأردني آنذاك، وشاركت فيه دول عربية منها سوريا ولبنان (مصر كانت غائبة بفعل مقاطعتها عربياً بعد اتفاقيات كامب ديفيد)، على ضوء تفاوت ما في مواقف الدول العربية المشاركة، اعتبره الفلسطينيون سبباً قد يمسّ بالنتائج المتوقعة، رغم أن الولايات المتحدة رمت بكل ثقلها عبر رئيسها جورج بوش وكذلك الاتحاد السوفييتي عبر رئيسه ميخائيل غورباتشوف، وبالتالي كم بالحري اليوم، ونحن نتحدث عن دول عربية لا يجمعها موقف ولا مصلحة مشتركة، بل دول لها موقفها الخاص كدول الخليج ودويلات لا وزن لها خاصة سوريا ولبنان، وغياي لدور مصر، والدليل على ذلك ما كتبه محمود عباس الرئيس الفلسطيني الحالي، وأنداك عضو اللجنة التنفيذية ورئيس دائرة العلاقات العربية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية، في مجلة الدراسات الفلسطينية في خريف 1991، حين قال عن مؤتمر مدريد، فإن نجاح المؤتمر يعتمد، إلى حد كبير، على الأداء العربي ومستواه، وعلى الرغبة العربية الجماعية في التوصل فعلاً إلى حل للمسألة الفلسطينية. مضيفاً أنه وعلى ضوء الوضع العربي حينها يجب ألا ينظر الفلسطينيون إلى النتائج بكثير من التفاؤل، لأن آثار وانعكاسات حرب الخليج ما زالت تضرب هذا التضامن. ناهيك بأن الموقف العربي في الأساس، وقبل حرب الخليج، لم يكن صحيحاً بشكل كاف لمواجهة مسألة من هذا النوع، مؤكداً أنه تبين وجود انشقاق عربي خلال المؤتمر، وأن الدول العربية لم تتسق مواقفها، فظهر الموقف السوري وتبعه الموقف اللبناني في اتجاه، وموقف الآخرين في اتجاه مخالف، ما أتاح لإسرائيل فرصة المناورة، وربما يخيل لها في المستقبل فرصة الإفلات من المؤتمر إفلاتاً نهائياً، وخلص إلى القول إن التضامن العربي كما ظهر في مدريد، لا يبشر بالخير، ويجعل الإنسان يتحسب لأمر أكثر تعقيداً في المستقبل، فالحل مرحلي المقترح من مرحلتين، يجعل الانفراد العربي بحلول فردية أمراً وارداً، ما سيخرج معظم الدول العربية من دائرة الصراع، ليبقي في النهاية الشعب الفلسطيني وحيداً في الميدان، أعزل من كل الأسلحة المتمثلة في الأصوات الدولية والعربية الموجودة معه حالياً، وهي أقوال اتضح صحتها خاصة بعد اتفاقيات أوسلو مرحلية التي كانت من جهة محفزاً لاتفاق السلام بين إسرائيل والأردن (26.10.1994) ومقدمة له، بل شرطاً أردنياً تنفيذياً لرفض الأردن أي حل قبل السلام بين إسرائيل والفلسطينيين لكن اتضح أن اتفاقيات أوسلو مرحلية أتاحت لإسرائيل، وبمساعدة عمليات انتحارية وعسكرية نفذتها حركة "حماس" التملص من الاتفاق، وإبقاء الفلسطينيين وحيدين في الساحة بعد اتفاقيات مرحلية خاصة السلام الإبراهيمي مع دول الخليج، والمغرب والسودان وتشاد وغيرها، وإذا كان الحال كذلك في مدريد فهو أسوأ آلاف المرات اليوم، فلا سلطة قائمة ولا توافق فلسطيني، ولا تنسيق بين الدول العربية، ولا وزن دولي لروسيا، ولا رغبة للولايات المتحدة في حل الدولتين، خاصة بعد السابع من أكتوبر، وبالتالي لا مبرر للفرح العربي والفلسطيني بمؤتمر ولد ميتاً، تكمن أهميته الوحيدة في كون انعقاده تصريحاً دون مضمون، خاصة على ضوء الوضع الحالي الذي ابتعدت فيه الدول العربية عن القضية الفلسطينية باستثناء الأردن، ووسط حالة ما زالت قطر تلعب فيها دور الوسيط من جهة ودور الراعي لمصالح حركة "حماس" وفكر الإخوان المسلمين من جهة أخرى، تعمل على إعلاء شأنهم عبر تمويل معاهد الأبحاث العالمية بمئات ملايين الدولارات، وعبر قناة الجزيرة وصولاً إلى "ربيع عربي" جاء وبلا على المنطقة، وكل ذلك برضى أمريكي وإغداق للأموال والعطايا القطرية وصفقات بتريليونات الدولارات تم توقيعها خلال زيارة ترامب ووفدها طائرة خاصة بقيمة 400 مليون دولار. وهي عطايا قطرية لا تخفي السؤال الضروري، خاصة على ضوء تركيبة شخصية ترامب وإمكانية تغير مواقفها بين ليلة وضحاها، حول ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة، وإلى أي حد، لقبول استمرار قطر في لعب هذا الدور المزودج، أي مواصلة دعم التوجهات الأصولية الإسلامية من جهة ولعب دور الوسيط وصديق الولايات المتحدة من جهة أخرى، وكل ذلك في ظل ما صدر من تصريحات عن الدكتور عزمي بشارة المقرب من الحكومة القطرية، ورئيس مركز الدوحة للأبحاث، والذي يقيم في قطر منذ غادر إسرائيل ككاتب في برلمانها عام 2004، جاء فيها تحذير من أخطار التعاون بين إسرائيل التي تعيش على كنف نشرة القوة، وبين أمريكا ترامب التي تنتهج سياسة تقسم العالم إلى أقوياء تساعدهم وضعفاء لا تكثر بهم، وبالتالي سيتمكن الأمر إسرائيل من توسيع سيطرتها في غزة ولبنان وسوريا والضفة الغربية وربما الأردن لاحقاً مستفيدة من عدم وجود تنسيق عربي حقيقي، وهو ما كان محمود عباس قد حذر منه عام 1991، معتبراً أن نجاح مؤتمر مدريد ونتائجه منوطه به.. والواقع اليوم أسوأ.

" ما أضيع العيش لولا فسحة الأمل "

أسئلة كثيرة تثيرها ردود الفعل العربية والفلسطينية حول مؤتمر ماكرون، ومعظمها من باب "ما أضيع العيش لولا فسحة الأمل"، فالأسباب الخارجية تغيرت، فموقف أمريكا تغير، ومصالح الشرق الأوسط لا تهتمها، وقضية إقامة الدولة الفلسطينية لا تشغلها بل بالعكس، أما في إسرائيل فالحكومة التي رفضت مؤتمر مدريد والتي تشكلت من أحزاب "الليكود" وموليدت برئاسة رجبعام

زئيفي الداعي إلى الترانسفير، وهتيا برئاسة غولا كوهين، وتسوميت برئاسة رفائيل إيتان، وشاركت فيه مكرهة تعتبر "معتدلة للغاية" مقارنة باليوم والتشكيلة الائتلافية اليمينية المنظرفة الحالية التي قررت مواصلة السير في طريق الرفض لأي تفاوض وأي حل، وتجاهل مواقف صديقاتها الأوروبيات وحتى مواقف معينة للولايات المتحدة، وتدير ظهرها للعالم. أما ما سماه حينها محمود عباس، باستمرار إظهار إسرائيل أنها الدولة الصغيرة المحاطة بجو عدائي متربص بها، ينظر الفرصة المواتية لينقض عليها ويفترسها، وأنها دولة لا ذنب تقترفه سوى أنها واحة الديمقراطية في صحراء العالم العربي، وبؤرة الحضارة والتقدم في محيط ينضخ بالتخلف والرجعية والأحقاد، فما زال قائماً ويزداد تأثيراً بعد السابع من أكتوبر، وما رافقه من صدام مع حركة "حزب الله" الشيعية والحوثيين في اليمن وإيران كذلك وفوقهم جميعاً حركة "حماس"، وكذلك ما يحدث في سوريا، ومن هنا التصريحات الإسرائيلية أن استمرار الحرب الحالية، ورفض أي كيان فلسطيني إنما هو دفاع عن العالم المتنور والحز والليبرالي أمام قوى الظلام. وأن عدم انتصار إسرائيل يعني تكرار السابع من أكتوبر في أوروبا كلها دون استثناء، وإلى هذا تضاف عوامل وقضايا عديدة انشغال العالم بقضايا أخرى يعتبرها أكثر أهمية منها الحرب في أوكرانيا والأزمة النووية الإيرانية والحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين وغيرها، وكلها قضايا بدأ تأثيرها يظهر منذ اليوم وقبل انعقاد المؤتمر عبر تغيير سلم أولوياته والقضايا التي سيتم بحثها فيه، ومنها الاعتراف بالدولة الفلسطينية وهي خطوة عملية إذا ما تمت بشكل جماعي خلاله، لكن عنوانه "التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتطبيق حل الدولتين" لا يوحي بذلك، خاصة وأنه يتحدث عن سبل حل القضية الفلسطينية!!!! وتطبيق حل الدولتين. وهي تعابير لها معناها، وهو بعيد كل البعد عن الاعتراف بدولة فلسطينية، وكما بالبحر أنه أضيفت إليه شروط كثيرة تتجاهل عملياً الواقع في الضفة الغربية والاستيطان فيها، وتطرقت فقط إلى مخرجات الحرب الحالية في غزة، والمتعلقة بحركة "حماس" فقط دون غيرها، كما أنه عنوان وإن كان العرب والفلسطينيون قد فرحوا له، إلا أنه يعكس خاصة إذا ما اقترن بالاعتقاد السائد أن المؤتمر لن ينتهي إلى اعتراف أوروبي كامل، أو حتى جزئي بالدولة الفلسطينية المستقلة، إدراك الدول الأوروبية وبقية المشاركين أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية قبل بدء المؤتمر وقبل أي مفاوضات سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين لا تبدو في الأفق حالياً، هو سيف ذو حدين، فالفلسطينيون يعتبرونه اعترافاً أوروبياً بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة مع شرط سبق وأول للمفاوضات، وليس المخرج النهائي، أو النتيجة النهائية، وتغيير قواعد اللعبة التي كانت متبعة حتى الآن، بما معناه وفق التصريحات الفلسطينية بداية عهد المحاسبة وانتفاء العهد الذي كانت إسرائيل فيه صاحبة الكلمة الأخيرة بكل ما يتعلق بحل القضية الفلسطينية، بينما تعتبرها إسرائيل مرفوضة بصفتها تقلب الموازين، وتحاول وضع النتائج النهائية قبل بداية المفاوضات، خاصة وأن الحكومة الحالية تحاول عبر سياساتها وتنفيذها على أرض الواقع الإجهاد على حل الدولتين عبر إقامة عشرات المستوطنات كما قررت الحكومة مؤخراً، وجعل الوضع الراهن غير قابل للتغيير ما يعني استحالة حل الدولتين، وهو الحال اليوم على أرض الواقع.

خلاصة القول، مؤتمر دولي آخر، جاء في ظروف مستحيلة، ولأن باريس أدركت أن ما حصل منذ أكتوبر 2023 يعني وأد الحل السياسي وولادة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، بشكل نهائي وهو الرأي السائد اليوم، ومن هنا جاءت مبادرة ماكرون بالتلويح بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، وربط ذلك بالمؤتمر أملاً بإطلاق مسيرة سياسية جديدة، لكنه في الوقت ذاته مراعاة خطيرة للغاية قد يؤدي فشلها إلى جعل أي حل سياسي للقضية الفلسطينية أمراً في خاتمة المستحيل، وصد الباب نهائياً أمام أي تقدم في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية، وتلك التي ستخلفها دون شك، ومن هنا فإنه بنتائج يعني أحد أمرين، الأول وهو الأقل احتمالاً حالياً، إنعازن الحكومة الحالية في إسرائيل للمواقف الأوروبية خاصة مع تغيب أمريكا عن المؤتمر، والثاني وهو الأقرب إلى الواقع، إسداد الستار نهائياً على أي إمكانية للحل، لتكتفي فرنسا بشرف المحاولة والمبادرة، ودول العالم والعربية منها أيضاً شرف المشاركة، وليبقى الطرف الفلسطيني دون كيان ودون حقوق، بانتظار الفرج الذي سيضمنه، أو قد يضمنه، تطبيع إسرائيل سعودي تصر فيه السعودية على إقامة دولة فلسطينية، إذا ما تبقت إمكانية لذلك على الأرض، ومهما حدث فنتائج المؤتمر لن تقرب الحل، وميزان القوى العالمي الحالي واضح لكل من في رأسه عينان.. ونسال اليوم متمثلين ببنت الشعر: "عبد بأي حال عدت يا عيد، بما مضى أم لأمر فيك تجديد"، أم سنقول بعد انتهائه، كما قالت السيدة فيروز: "غاب نهاراً (مؤتمر) آخر.... وربما الأخير..

وللذكرى إن نعتت الذكرى بأن المؤتمر الوحيد الذي كان بإمكانه أن يقيم الدولة الفلسطينية هو مؤتمر القمة في الخرطوم عام 1967 لو فهم الرؤساء والملوك العرب بأن النكسة يجب أن تفرز الحل للشعب الفلسطيني، وليس اللاءات الثلاث لا سلام، ولا اعتراف ولا مفاوضات!!!

حيفا 13.6.2025

البريد الإلكتروني: office@zakikamal.com